كيف فينا

بالأفكار بالأرقام بالأفعال

2022

في السياسة والحوكمة وبناء الدولة 2

الإشكاليات الأساسية المطلوب مواجهتها ديمقراطيًا عبر الإنتخابات النيابية 6

- هيمنة "حزب الله" على الدولة اللبنانية 6
- حماية الفساد في الدولة ومؤسساتها ومنع مكافحته 6

ثوابت القوات اللبنانية الفكرية والدستورية والسياسية 7

- منهجية العمل السياسي من خلال العمل الحزبي المنظّم والديمقراطي 7
- تعددية المجتمع اللبناني ووضوح الهويّة اللبنانية والمواطنة 7
- نهائية الكيان الوطني اللبناني في حدوده الحالية كم نصّ عليها الدستور 7
- دولة القانون والمؤسسات وصون الحريات 7

خارطة الحل 8

- في الحل السياسي العام 8
- تحقيق الحياد الإيجابي 8
- اللامركزية الموسّعة 8
- رفض التوطين وعودة النازحين 9

في إعادة بناء الدولة وهيكليتها 10

- العملية الانتخابية 10
- السلطة التشريعية 11
- السلطة التنفيذية 12
- السلطة القضائية 13
- المحاسبة ومكافحة الفساد 15
- الإدارة العامة 15
- الجيش اللبناني 16
- الأمن الداخلي والسلامة العامة 16
- المجتمع المدني ومجموعات الضغط 17
- النقابات والهيئات الناظمة للقطاعات 18

في الاقتصاد والمجتمع والتنمية المستدامة 20

خارطة الطريق للخروج من الأزمة المالية 22

- الاتفاق على برنامج مع صندوق النقد الدولي 22
- إعادة هيكلة القطاع المصرفي وحماية صغار المودعين 22
- إصلاح المالية العامة 23
- إدارة أصول الدولة 23

القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية 24

- الكهرباء 24
- الغاز والنفط 25
- الصناعة 25
- الأمن الغذائي والزراعة 26
- الاتصالات 27
- المرافئ والمطارات 28
- النقل المشترك والطرقات 28

المجتمع والبيئة 29

- العمل اللائق 29
- المرأة 30
- الصحة والضمان الاجتماعي وضمان الشيخوخة 30
- التربية والتعليم 31
- حقوق الانسان 32
- الشباب 33
- البيئة والثروات الطبيعية 34
- المياه النظيفة وترشيد الاستهلاك 35

في السياسة والحوكمة وبناء الدولة

التاريخ ليس لحظات بطولة نادرة فقط، بل محطّات أساسيّة تحدّد بموجبها جماعة بشريّة مسار تطوّرها نحو مفهوم جديد للمجتمع وللقواعد والنُّظُم التي ترسم بنيته وتطلّعه نحو المستقبل.
لأن لبنان الوطن والدولة والشعب يقف بمناسبة الانتخابات النيابية لعام 2022 أمام مفترق طرق مصيري، يجعل منها محطّة تاريخيّة مفصليّة ترسم لسنوات عديدة اتّجاه لبنان ومصير شعبه، إلى أين يتجه لبنان؟ وأي صورة مطلوب بلورتها وتحقيقها له عبر تضافر إرادات أبنائه الأحرار الشرفاء جميعًا؟ لأنّ اللبنانيّين كلّهم مدعوّون لقول كلمة الفصل ردًّا على سؤال ماذا تختارون؟

الدولة أم الدويلة؟ السلاح الشرعي أو غير الشرعي؟ دولة المؤسسات أو دولة المحسوبيّات والفساد والزبائنيّة؟ دولة القانون أو دولة الخروج على القانون؟

دولة الانفتاح على العالم أم دولة الانغلاق على غياهب التعصّب والتقوقع والانعزال؟
دولة الحرّيّة والكرامة والمساواة في المواطنيّة أم دولة الصيف والشتاء فوق سقف واحد ودولة المواطن درجة أولى ومواطنين درجة ثانية وثالثة وربما عاشرة؟

دولة همزة الوصل بين الغرب والشرق أم دولة أحاديّة التوجّه وحصرًا نحو إيران؟ دولة المنارة أو دولة الرأي الواحد واللّون الواحد والدكتاتوريّة الشموليّة الواحدة؟ دولة قوّة القانون أو دويلة قانون القوّة؟ دولة السقوط إلى قعر جهنّم أو دولة النهوض والترقّي حتى حدود السماء؟

هل اللبنانيّون مع "جمهوريّتهم القويّة" الديمقراطيّة البرلمانيّة حامية الحريّات العامّة والخاصّة والمساواة في الحقوق والواجبات، مع دولة عصريّة شفّافة تعطي الأولويّة للصالح العام وتحقّق قضيّة الإنسان بأبعاده الروحيّة والماديّة والاجتماعية والفكريّة والثقافيّة والأخلاقيّة كافّة، وراحته وكيانيّة شخصيّته الفرديّة والعائليّة والجماعيّة، أم أنّهم مع استمرار الانحدار حتى آخر تراتبيّات الأمم والدول وقعر لائحتها في شتّى الميادين بعد أن كان لبنان محطّ أنظار العالم وإعجابه ومثالًا يُقتدى به بين الأمم الصاعدة؟ هل اللبنانيّون مع تحالف السلاح والفساد الذي جرّ الويلات على لبنان وأرغم أعدادًا كبيرةً من اللبنانيّين،

وبخاصّة من شبابه على الهجرة القسريّة إلى بلاد الله الواسعة وهو يتحضّر لتحفيز آخرين على الهجرة واللائحة تطول، في إطار مخطّط مدروس لتفريغ الوطن من أهله وتغيير معالمه الديمغرافيّة والبشريّة وهويّته الإنسانيّة والثقافيّة وتراثه التاريخيّ؟

هل اللبنانيّون مع منظومة نهبت ودائعهم من المصارف وقضت على شعورهم بالأمان والطمأنينة والاستقرار بفعل تبخّر تلك الودائع ممّا أضاع جنى العمر من دون حسيب أو رقيب؟
هل اللبنانيّون مع منظومة فاسدة بدّدت المال العام وتركت الناس من دون كهرباء وماء وبنية تحتيّة وشبكات صرف صحي وطرقات معبّدة ومن دون دواء ولا استشفاء ولا وقود ولا تدفئة ولا غذاء، وجعلت اللبناني يتذوّق طعم الذلّ والجوع والمرض والعطش واليأس من غدٍ مشرقٍ؟
هل اللبنانيّون مع تعطيل العدالة وعرقلة التحقيق في انفجار المرفأ ومع ضمانة الحصانة للوزراء والرؤساء والمسؤولين ومنع القضاء من جلاء الحقيقة كاملة في جريمة القرن الواحد والعشرين وثالث أقوى انفجار في التاريخ؟

هل اللبنانيّون مع شعور الأمّهات والآباء الذين يودّعون أبناءهم وبناتهم يوميًّا ويسلخون فلذات أكبادهم عن قلوبهم ليهاجروا أويسافروا للعمل في الخارج لتأمين المستقبل الكريم والآخرة الآمنة والكريمة لآبائهم وأمّهاتهم؟

أيّتها اللبنانيّات،
أيّها اللبنانيّون،

هذا هو التحدّي الديمقراطي المطلوب رفعه دفاعًا عن لبنان الإنسان والحرّيّة والعيش الكريم، والعزّة، والعنفوان، ودولة المؤسسات، وسيادة القانون، وحوكمة الإدارة الشريفة الرشيدة، والوظيفة العامّة النزيهة الكفؤة، والقضاء العادل والمستقلّ، والمواطنيّة الكاملة.

هذا التحدّي للبنان هو بالضبط ما تدعوكم القوات اللبنانية إلى رفعه معًا من خلال الاقتراع لمرشّحيها في الانتخابات النيابيّة لعام 2022 في ورشة بناء، وتطلب منكم ملاقاتها في تلك المعركة الانتخابيّة الديمقراطيّة التي سوف تفتح لكلّ مواطن فرصة التعبير عن آماله وتطلّعاته والرفض الواضح لما يغيّر قناعاته، عبر صناديق الاقتراع بعيدًا من قرقعة السلاح والترغيب والترهيب دفاعًا عن المبادئ والقيم الأساسيّة التي شكّلت ثوابت القوات اللبنانيّة الفكريّة، والسياسيّة، والدستوريّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والتربويّة، والثقافيّة، والعلاقة الحضاريّة مع الانتشار اللبناني والاغتراب، والعلاقة الأخويّة مع العالم العربي، والالتزام بالقضايا الإنسانيّة العادلة.

تلك الثوابت التي ترجمتها اقتراحات قوانين وخطط عمل واستراتيجيّات وزاريّة ومشاريع تنمية مناطقيّة وبلديّة في كلّ موقعٍ نيابيٍّ أو وزاريٍّ وحتى بلدي تولّاه رفاق ملتزمون في القوات اللبنانية عبر أدائهم المشهود له بالكفاءة والنزاهة والشفافيّة حتى باعتراف ألدّ أخصامها السياسيّين!

انطلاقًا ممّا تقدّم، تدعوكم القوّات اللبنانيّة إلى مشاركتها في المواجهة الديمقراطيّة السلميّة عبر انتخابات 2022 النيابيّة لانتخاب مرشّحي لوائح القوات اللبنانيّة الذين يشكّلون مجموعة منسجمة ومتماسكة، حزبيّين كانوا، أم حلفاء أم مستقلّين، مؤمنة بالعمل الديمقراطي المؤسّساتي المبنيّ على أُسس علميّة وخطط موضوعيّة تتجسّد في اقتراحات قوانين وقرارات وخطط عمليّة تحوّل الطموحات والتطلّعات إلى حقائق مكرّسة على أرض الواقع ولا تبقى مجرّد كلام ووعود انتخابيّة!

نعم، تدعوكم القوّات اللبنانيّة رفاقًا ومناصرين وأصدقاء ورأي عام لبناني واعٍ، صادق مع نفسه ومسؤول ومثقّف، لتحاسبوا بدقّة وموضوعيّة كلّ مَن تولّى سدّة المسؤوليّة والسلطة، وتحاكموه عبر صناديق الاقتراع على أخطائه وفق القواعد الديمقراطيّة الصحيّة، وليأتِ إلى سدّة المسؤوليّة من أثبتت التجارب أنّه الأكثر كفاءةً، والأكثر نزاهةً، والأكثر صلابةً واستعدادًا للعطاء، وليذهب الفاسدون وتجار الهيكل إلى قعر التاريخ!

وبما أنّ الاقتراع يشكّل عقابًا لمَن لم يحقّق أماني الشعب، أو لمَن انحرف عن الثوابت الوطنيّة، فإنّه، وفي الوقت عينه، يجب أن يشكّل ثوابًا لمَن ثَبتَ في قناعاته وجسّد خطًّا أقرنه بالأفعال الواضحة الشريفة الشفافة يمثّل طموح أكثريّة الشعب اللبناني، إذ لا تحتمل الديمقراطيّة التعميم الظالم فلا تهدر أكثريّة فاسدة حقّ الصالحين ولو كانوا قلّة.

الإشكاليّات الأساسيّة
المطلوب مواجهتها ديمقراطيًّا عبر الانتخابات النيابيّة

الإشكاليّة الأولى: هيمنة "حزب الله" على الدولة اللبنانيّة

- وضع الانتماء إلى الثورة الإسلاميّة في إيران فوق الدستور اللبناني والقوانين اللبنانيّة.
- إمتلاك السلاح ورفض تسليمه للقوى الشرعيّة اللبنانيّة إنفاذًا لاتفاق الطائف، واحتكار قرار الحرب والسلم.
- إستعمال سلاحه بمواجهة اللبنانيّين في الداخل والضلوع في الاغتيالات السياسيّة لمَن يخالفه الرأي وتهديدات وغزوات مسلّحة.
- بسط سيطرته على مرافق الدولة الحيويّة كافّة كالمرفأ والمطار، ومنعها من القيام بمهامها.
- منع تطبيق العدالة بتهديد القضاء والقضاة علنًا.
- تنظيم التهريب وحماية ممرّاته ومساربه على الحدود اللبنانيّة السوريّة لتأمين مداخيل للحزب على حساب الشعب اللبناني.
- منع تنفيذ القرارات الدوليّة الصادرة عن مجلس الأمن (القرار 1559 والقرار 1680 والقرار 1701) وعدم احترام الاتفاقيات الدوليّة والعربيّة التي صادق عليها لبنان.
- زعزعة الاستقرار المطلوب لبناء الاقتصاد ومنع المحاسبة وحماية الفساد.
- التلاعب بتركيبة النظام اللبناني وبهوية لبنان الاقتصادية والاجتماعية.
- المساهمة في انهيار الاقتصاد الليبرالي الحرّ وهروب رؤوس الأموال من لبنان وتوقُّف تدفّق الاستثمارات الأجنبيّة.
- محاولة فرض نظام توتاليتاري بقمع الحريات والإعلام والآراء الحُرّة.
- تدمير صورة لبنان الثقافيّة والحضاريّة جرّاء تصنيف الحزب منظّمة إرهابيّة ووصم لبنان به.
- التدخل في صراعات إقليميّة تسبّبت بعزل لبنان عن محيطه العربي وعرّضته لعقوبات دوليّة ومقاطعة من أصدقائه العرب والغربيّين.
- تحويل لبنان إلى ورقة بيد الحرس الثوري الإيراني.
- تعريض لبنان لحروب مدمِّرة والتسبب بعزلته سياسيًّا واقتصاديًّا وإقليميًّا ودوليًّا.

الإشكاليّة الثانية: حماية الفساد في الدولة ومؤسّساتها ومنع مكافحته

تأمين «حزب الله» تغطية سياسيّة وعسكريّة لمنظومة الفساد والفاسدين في مؤسّسات الدولة والدوائر الرسمية والوظائف العامّة كافّة، مقابل حصول الحزب على غطاء سياسي لخياراته الإقليميّة ومغامراته العسكريّة وتدخّله في الخارج تحقيقًا لأهداف الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران.

ثوابت القوّات اللبنانيّة الفكريّة والدستوريّة والسياسيّة

من أجل رسم معالم خارطة طريق الحلول المرجوّة، لا بدّ من أن نعود إلى الشرعة السياسيّة لحزب القوّات اللبنانيّة الموضوعة في عام 2012 لاستلهام تلك المبادئ العامّة التي تشكّل منطلقات لوضع الخطط الاستراتيجيّة الآيلة إلى الخروج من الأوضاع التي أوصلت منظومة الفساد والتآمر على السيادة والاستقلال، لبنان إليها.

ونقرأ في الشرعة السياسيّة وبإيجاز كلّي الثوابت الآتية:

منهجيّة العمل السياسي من خلال العمل الحزبي المنظّم والديمقراطي.

- تكريس حضارة الحوار والتنظيم المؤسّسي.
- التوفيق بين الحرّيّة والالتزام بقضيّة الوطن والإنسان.
- تكريس الوعي الفردي للحقوق والواجبات.
- تغيير نمط الممارسة السياسيّة والانتقال بها إلى الالتزام السياسي الحرّ والعميق الواعي لخدمة الصالح العام وتحرّر المواطن.

تعدّديّة المجتمع اللبناني ووضوح الهويّة اللبنانيّة والمواطَنَة.

- احترام خصوصيّات المجتمع اللبناني التعدّدي في مكوّناته وثقافاته.
- الارتقاء بالعيش المشترك إلى مرتبة المؤالفة الحقيقيّة والاحترام المتبادَل.
- صون الهويّة الناتجة عن تفاعل مجموعة من الحضارات على أرض لبنان عبر التاريخ وتلاقي الديانات والعائلات الروحيّة المتعدّدة كخلاصة تجربة تاريخيّة رائدة لتكامليّة حضاريّة.

نهائيّة الكيان الوطني اللبناني في حدوده الحاليّة كما نصّ عليها الدستور.

- الدفاع عن الأرض والكيان والسيادة على مدى 10452 كيلومتر مربع.
- المساواة مع الشركاء في الوطن في إرساء مبادئ وثيقة الوفاق الوطني.

دولة القانون والمؤسّسات وصون الحريّات.

- سلامة الجماعة بما ينسجم مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والعهود كافّة الصادرة عن الأمم المتحدة، والعهد الدولي للحقوق المدنيّة والسياسيّة، والعهد الدولي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وكذلك ميثاق الجامعة العربيّة لحقوق الانسان.
- الدولة هي الكيان الشرعي الوحيد المؤتَمَن على السيادة والمسؤول عن حماية المواطنين والمقيمين.
- النظر للنظام السياسي كوسيلة لإدارة الدولة وليس غاية بحدّ ذاته.
- التطبيق السليم للنظام السياسي يَفترِض ممارسة سياسيّة صحيّة تحوّل المجتمع إلى قوة تغيير من خلال رفض الممارسات السياسيّة التقليديّة ورفض الخضوع للإقطاع السياسيّ.

خارطة الحلّ

على طريق الحلّ نحو الجمهوريّة القويّة، لا بدّ من وجود مشروع متكامل يتضمّن استعادة السيادة ووقف تغييب الدولة وإعادة بنائها ومكافحة الفساد وصولًا إلى وقف الهجرة عبر سياسات اقتصاديّة، واجتماعيّة، وتربويّة، واغترابية، وخارجيّة، تحقّق أهداف التنمية المستدَامة، والصالح العام اللبناني، وتعيد الثقة بلبنان.

في الحلّ السياسيّ العام

- حصر السلاح بيد الدولة، وحصر قرار الحرب والسلم بيد السلطة التنفيذيّة.
- أثبت السلاح خارج إدارة السلطة الشرعيّة أنّه يشكّل خطرًا كبيرًا على استقرار الدولة حتّى في الأمور الحياتيّة والمعيشيّة والاقتصاديّة بسبب العوامل المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن وجوده، وبالتالي، حصر السلاح وقرار الحرب والسلم أصبح من المداخل الضروريّة لحلّ الأزمات اللبنانيّة المتعدّدة.
- تطبيق القرارت الدوليّة لاسيما القرار 1559 و1701 و1680.
- الاستعانة بقوّة دوليّة ضمن القرار 1701 لضبط الحدود الشرقيّة.
- ترسيم الحدود البرّيّة والبحريّة.
- ضبط الحدود بمعابرها الشرعيّة وغير الشرعيّة.
- اتّخاذ التدابير كافّة لحماية سيادة الدولة، ولحماية الثروة النفطيّة.

تحقيق الحياد الإيجابي

الطريق الأسرع لاستعادة لبنان علاقاته مع الدول العربيّة الصديقة والشقيقة والعودة إلى الحضور في المجتمع الدولي هي بتحييده عن الصراعات القائمة في المنطقة، ولعب دور إيجابيّ من خلال التزامه بمقرّرات الجامعة العربيّة.

- تحييد لبنان واللبنانيّين عن الصراعات والمحاور.
- المشاركة في المبادرات الايجابيّة الصادرة عن الدول الصديقة للبنان التي تتلاءم مع الدستور.
- تأكيد الحياد الايجابي وحمايته بتوثيقه في جامعة الدول العربيّة والأمم المتّحدة.
- التأكيد على اتّفاقية الهدنة كما ورد في البند "ب" من الفقرة الثالثة (تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي) من وثيقة الوفاق الوطني.

اللامركزيّة الموسّعة

أثبت النظام المركزي عدم فعاليّته وقدرته على تلبية طموح أبناء الوطن من المناطق والمكوّنات الاجتماعيّة كافّة، من ناحية المشاركة الاقتصاديّة العادلة والحفاظ على الخصوصيّات الاجتماعيّة والثقافيّة لها. لذلك، نهدف إلى تطبيق اللامركزية الموسّعة التي تقضي بتنظيم لبنان وفق مناطق محلّيّة وتجمّعات سكّانيّة على الأراضي اللبنانية كافّة، تستفيد من الصفات التفاضليّة لكلّ منطقة

جغرافيّة، وتعزّز الانتاجيّة الاقتصاديّة والرفاهيّة، وتحقّق المرونة الإداريّة والماليّة، وتراعي الخصوصيّات الاجتماعيّة والثقافيّة والحياتيّة لكلّ منطقة، وتحقّق أهداف التنمية المستَدَامَة.

- تمكين اتّخاذ القرارات التنظيميّة على المستوى المحلي.
- اعتماد نطاق إداري محلّي بحجم يسمح بإنجاز مشاريع بجدوى ماليّة مقبولة.
- إدارة محلّيّة منتَخَبَة.
- اعتماد نظام ضريبي ومالي محلّي يسمح الربط بين الموارد والخدمات المحلّيّة.

رفض التوطين وعودة النازحين.

تؤكّد القوات اللبنانيّة رفضها القاطع للتوطين، وتشديدها على ضرورة عودة النازحين السوريّين إلى بلدهم من دون إبطاء، وكانت قد تقدّمت بأكثر من مبادرة ترتكز على ضرورة عودتهم إلى مناطق آمنة في سوريا وتحديدًا من خلال نقلهم إلى الحدود اللبنانيّة-السوريّة من الجانب السوري ووضعهم في منطقة بإشراف أممي بما يوفّر لهم الحماية والرعاية، ويسهّل عودتهم تِباعًا إلى قراهم وبلداتهم. وفي الإطار نفسه شدّدت القوّات اللبنانيّة على ضرورة ترحيل النازحين السوريّين المؤيّدين للنظام السوري والذين اقترعوا لمصلحته في الانتخابات الفولكلوريّة الأخيرة، لأنّ تأييدهم لهذا النظام أسقط عنهم تلقائيًّا صفة النزوح، ولم يعد من مبرّر إطلاقًا لوجودهم خارج بلدهم، بل أصبح هذا الوجود لا يستوفي الشروط الدوليّة المطلوبة.

بالأفعال

- في 5/1/2022، تمّ توجيه سؤال للحكومة حول موقفها من تصريح قائد القوات الجويّة في الحرس الثوري الايراني بأنّ لبنان هو خطّ مواجهة أوّل في الصراع بين إيران وإسرائيل وطالبنا باستدعاء السفير الإيراني.
- في 31/3/2021، طالبنا الحكومة باتّخاذ التدابير الكاملة لحفظ حقوق لبنان البحريّة في الجهة الشماليّة.
- في 14/4/2021، طالبنا بتعديل المرسوم 6433 لتمكين لبنان من الاستفادة من كامل حقوله النفطيّة على الجهة الجنوبيّة.
- في 18/5/2021 تقدّمنا بعريضة نيابيّة إلى رئيس مجلس النوّاب لتشكيل لجنة تحقيق برلمانيّة في موضوع التهريب عبر الحدود اللبنانيّة، بعدما قدّمنا إخبارات قضائيّة عدّة.
- في 18/5/2021 طالبنا باستجواب وزير الخارجيّة شربل وهبه ومساءلته واتّخاذ الإجراءات الدستوريّة في حقّه على أثر تصريحاته المسيئة بحقّ الدول العربية وشعوبها في الخليج، ومن ثمّ عدنا وطلبنا أن يُعفى من مهماته كوزير للخارجيّة.
- في 28/9/2021، تقدّمنا بسؤال إلى الحكومة عن موضوع النفط الإيراني وعلم الدولة بإدخاله بطريقة غير شرعيّة ومصادرة دورها.
- طالبنا بشكل دائم وملحّ في مجلس الوزراء بضبط المعابر غير الشرعيّة.
- دعمنا مبادرة البطريرك مار بشارة بطرس الراعي للحياد.

في إعادة بناء الدولة وهيكليّتها

العمليّة الانتخابيّة

لا يمكـن فصـل أيّ برنامـجٍ انتخابـيٍّ عـن العمليّـة الانتخابيّـة بحـدّ ذاتهـا، لأنّ إدخـال الإصلاحـات عليهـا هـو الممـرّ الإلزامـي للوصـول إلـى انتخابـات حـرّة ونزيهـة، تثمـر مجلسًـا نيابيًّـا يحظـى بالشـرعيّة التمثيليّـة التـي تمكّنـه مـن إقـرار الإصلاحـات المطلوبـة.

- ضمان نزاهة الانتخابات من خلال احترام المبادئ الثلاثة:
- حرّيّة التعبير عن الرأي السياسي.
- حقّ الوصول إلى المعلومات.
- المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص.
- تعيين هيئة الاشراف على الانتخابات وتمكينها من ممارسة مهامها الرقابيّة.
- تثبيت حقّ المغتربين بالاقتراع للنواب الـ128.
- التمسّك بالميغا سنتر والبطاقة الممغنطة ووضعهما موضع التنفيذ حالما تسمح الظروف.
- تشـكيل لجنـة مراقبـة دوليّة على الانتخابات تباشـر مهامهـا في أقرب الآجـال وتكون قادرة علـى ضبط المخالفات.

السلطة التشريعيّة

ممّا لا شكّ فيه أنّ اعتوازًا ساد عمل المجلس النيابي في العقود الأخيرة، كما المؤسّسات الدستورية جميعها .

أوّل خطوة سنقوم بها في حال منحنا الشعب اللبناني ثقته بالأكثريّة المطلوبة، هي تقويم الاعوجاج في عمل السلطة التشريعيّة من خلال:

- التصدّي لأيّ تلاعب بتطبيق الدستور، إذ يُعتَبَرُ المجلس النيابي المؤسّسة الأولى المنوط بها تطبيق الدستور لا سيّما لجهة سيادة المؤسّسات الدستوريّة على الشأن العام بنواحيه كافّةً في لبنان.
- ضمان تنفيذ القوانين الصادرة جميعها، وغير المنفّذة من الحكومة عبر آليّات ومهل واضحة.
- اعتماد التصويت الالكتروني.
- اعتماد سياسة عامّة لقياس الأثر التشريعي، خاصّة بعد مرور فترة على تطبيق القوانين.
- نشر القوانين واقتراحات ومشاريع القوانين جميعها على موقع مجلس النواب الإلكتروني بعد تفعيله.

بالأفعال

- في 2017، ساهمنا بشكل فاعل في إقرار قانون الانتخاب الحالي الذي حسّن التمثيل لمكوّنات المجتمع اللبناني مقارنة بالقوانين السابقة.
- في تشرين 2017، طالبنا بلجنة تحقيق برلمانيّة للتدقيق في حسابات مصرف لبنان وتعرّضنا للانتقاد من فريق رئيس الجمهوريّة.
- في 11/2/2019، تقدّمنا باقتراح قانون لجعل جلسات اللجان النيابيّة علنيّة وطالبنا باعتماد التصويت الالكتروني.
- في 2019، أعددنا مشروعًا عصريًا للمناقصات العموميّة وتقدّمنا به كاقتراح قانون.
- طالبنا بتعديل قانون حقّ الوصول إلى المعلومات لجعله أكثر إلزاميّة للإدارات ضمن المهل المحدّدة بإعطاء المعلومات عند طلبها.
- في 2021، قدّمنا اقتراح قانون تعليق العمل بالمادّة المتعلّقة بتصويت المغتربين ليصبح اقتراعهم على أساس 128 نائبًا بدل 6 نواب.
- في 2021،تقدمنا بمشروع لتقصير ولاية المجلس النيابي بهدف إجراء انتخابات نيابية مبكرة.
- في 15/5/2020، طالبنا وزيرة العدل بإفادتنا عن مصير الإخبارات المتعلّقة بملفّات الفساد والهدر التي قُدِّمَت من قبل نوّاب.
- في 6/7/2021، تقدّمنا باقتراح قانون عدم المسّ بالاحتياط الالزامي بعد تحديده.
- في 26/8/2021، تقدّمنا بعريضة اتّهام بحقّ رئيس الحكومة وبعض الوزراء تهدف إلى محاكمة رئيس الحكومة وبعض الوزراء الذين أهملوا واجباتهم وتسبّبوا بالمآسي للبنانيّين لا سيّما في المحروقات والأدوية والكهرباء.
- في 3/9/2021، تقدّمنا باقتراح قانون لتمديد مهلة تعليق العمل بالسرّيّة المصرفيّة لحين الانتهاء من التدقيق الجنائي.
- في 17/10/2020،طالبنا الحكومة بتسليم شركة التدقيق الجنائي المستندات المطلوبة كافّة للتدقيق الجنائي تحت طائلة المساءلة الدستوريّة.
- في 21/12/2020،تمّ إقرار قانون تعليق العمل بالسرّيّة المصرفيّة لمصلحة التدقيق الجنائي والذي كنّا قد تقدّمنا به كاقتراح في 18/11/2020.

السلطة التنفيذيّة

تعاني السلطة التنفيذيّة بدورها من نواقص عضويّة وهيكليّة أساسيّة تخفّض نسبة فعاليّتها بوصفها المرجع الأول والأخير في تقديم الخدمات الحكوميّة إلى الشعب من جهة، وبوصفها السلطة التي ترسم السياسات الوطنيّة العامّة كما جاء في الدستور. لذلك، سنسعى إلى العمل على الإصلاحات التي تجعل من مجلس الوزراء مؤسّسة متكاملة وفعّالة كما أرادها الدستور.

بالأفعال

- في العام 2015، تقدّمنا باقتراح قانون الحكومة الالكترونيّة وفي العام 2019 وضعنا خطّة تنفيذيّة لها في خلال تولّينا وزارة التنمية الإداريّة، وأطلقنا خدمات وزارة الصحّة عبر التطبيقات الإلكترونيّة خلال تولّينا وزارة الصحّة العامّة.
- في العام 2017، طبّقنا آليّة شفّافة ومبنيّة على الكفاءة في وزارة الإعلام لتعيين رئيس مجلس إدارة لتلفزيون لبنان، ورفعنا ثلاثة أسماء بعد إجراء المباريات اللازمة، فبادر رئيس الجمهوريّة إلى وقف هذه التعيينات.
- في العام 2019، تمّ تحديث 61 موقعًا إلكترونيًا لوزارات وإدارات عامّة، واستكمال مشاريع المكننة في عدد من الوزارات خلال تولّينا وزارة التنمية الإداريّة.
- في العام 2019، أعددنا الخطّة الوطنيّة لتنفيذ قانون حقّ الوصول إلى المعلومات خلال تولّينا وزارة التنمية الإداريّة.
- اتّخذنا مواقف عديدة من مبدأ المداوَرة في الوزارات وطبّقناه بالممارسة.
- في العام 2020، تقدّمنا باقتراح قانون اعتماد آليّة تعيينات مبنيّة على الكفاءة في الإدارات والمؤسّسات العامّة وقد تم إقراره إنّما طعن به رئيس الجمهوريّة وأُبطِل.
- أنجزنا الاستراتيجيّة الوطنيّة لمكافحة الفساد خلال تولّينا وزارة التنمية الإداريّة.
- في العام 2019، وخلال تولّينا وزارة الشؤون الاجتماعيّة، تمّ إلغاء عقود 20 جمعيّة متعاقدة مع الوزارة بسبب إخلالها بموجبات العقود معها.
- سعينا لوضع النظام الداخلي لمجلس الوزراء موضع التنفيذ، واعتماد مهمات وظيفيّة واضحة لموقع نائب رئيس مجلس الوزراء.
- انطلاقًا من روحيّة الدستور، عملنا على اتّخاذ قرار بعدم جواز تمنّع أيّ وزير عن التوقيع على مراسيم تكون قد أقرّت قانونًا في مجلس الوزراء.

كما سعينا إلى تحقيق الخطوات التالية:

- إقرار قانون الآليات الملزِمة لإصدار المراسيم التطبيقيّة للقوانين وتطبيقها بعد إقرارها.
- إقرار قانون الآليّة الملزِمة لتعيينات الفئة الأولى المقدّم إلى مجلس النواب.
- المباشرة بتنفيذ استراتيجيّة الحكومة الالكترونيّة.
- إعادة النظر بالهياكل التنظيمية للوزارات كافة ومواردها البشرية.
- اعتماد المداورة الشاملة بين الوزارات كلها.
- تنظيم الأجهزة الرقابية وتمكينها بالمقدرات البشرية لمراقبة عمل الإدارات باستقلالية وفاعلية.
- تقديم ملفات عدة للتفتيش المركزي ودعاوى أمام القضاء من قبل وزراء الصحة والإعلام والشؤون الاجتماعية والعمل خلال تولّينا هذه الوزارات.
- توسيع نطاق التدقيق المستقل لفواتير المستشفيات في وزارة الصحة وإجراء مناقصات الأدوية لأول مرة في تاريخ الجمهورية عبر إدارة المتناقصات.

السلطة القضائية

أثبت القضاء في الآونة الأخيرة أنّ بإمكانه ليس فقط أن يكون سلطة مستقلّة، بل أن يكون رأس حربة في عمليّة إصلاح الدولة ككلّ، ومع ذلك لا تزال السلطة القضائيّة تعاني من سلبيّات عديدة، سنجهد بالمثابرة لاستكمال ما بدأناه في هذا المجال وتأمين استقلاليّة تامّة للقضاء عن تأثير السلطة السياسيّة لتحقيق العدالة وتطبيق القوانين.

بالأفعال

- إقرار قانون استقلاليّة السلطة القضائيّة والذي أُحِيلَ إلى الهيئة العامّة للمجلس النيابي.
- إعادة النظر في ملاك القضاء العدلي والإداري والمالي.
- ضمان تنفيذ قرارات مجلس شورى الدولة من قبل مؤسّسات الدولة ووضع آليّة ملزِمة لأجل ذلك.
- وضع قانون جديد للمحكمة العسكريّة في اتّجاه حصر صلاحيّاتها ومنعها من ملاحقة المدنيّين ومحاكمتهم.
- إقرار آليّات جديدة ومرِنة لخضوع الضابطة العدليّة، بعد إعادة النظر بمهامها، إلى سلطة النيابات العامّة.
- تبنّي قانون استقلاليّة القضاء والانتهاء من دراسته في لجنة الإدارة والعدل وإحالته على الهيئة العامّة في 18/11/2021.
- التقدّم باقتراح قانون حصر صلاحيّات المحكمة العسكريّة بمخالفات العسكريّين.
- في 23/9/2021 تقديم سؤال إلى الحكومة حول تهديد القاضي طارق بيطار في شأن حماية التحقيق في انفجار المرفأ والأمن الشخصي للقاضي.

انفجار مرفأ بيروت

- **طالبنا بلجنة تقصّي حقائق دولية**
- **دعمنا القضاء اللبنانيّ ووقفنا الى أقصى الحدود دفاعًا عن دوره في التحقيقات واستقلاليته**
- **طالبنا بالإسراع بكشف الحقيقة في انفجار مرفأ بيروت والتعويض العادل على المتضررين وعائلات الشهداء كافةً**
- **قدمنا قانون حماية البيوعات العقارية ودعمها ومنعها وإعادة إعمار المناطق المتضررة الذي صدر في 1/10/2020**
- **في 6/11/2020 تقدَّمنا باقتراح قانون لتشكيل لجنة تضم الهيئات المعنية بمساعدة المتضررين كُلّها**
- **طالبنا وزارة الاقتصاد بإيجاد حلٍّ مع شركات التأمين لدفع تعويضات المتضررين المتعلقة بالاستشفاء والسيارات**
- **طالبنا وزارة الشؤون الاجتماعية بتغطية فارق ضمان المصابين**
- **في 26/1/2021 تقدمنا بإخبار عن جريمة مرفأ بيروت أمام النيابة العامة التمييزية تتضمَّن شمول التحقيقات أشخاصًا مقربين من النظام السوري وردت أسماؤُهم في تقاريرَ استخباريّةٍ وإعلامية**
- **في 29/4/2021 تقدّمنا باقتراح قانون لمعالجة قضيّة التحقيق من خلال تشكيل لجنة تعاون قاضي التحقيق في عمله**

- في 14/6/2021، تقدمنا باقتراح قانون تنظيم المواد الكيميائية وحفظها
- أسَّسنا جمعية Ground Zero التي ساهمت في إعانة أهالي بيروت لإعادة إعمار 709 بيوت ومساعدة 5300 شخصٍ، وتأمين الدواء مجانًا لنحو 200 شخص وتقديم استشارات طبية مجانية لنحو 2500 مريض ومصاب.

المحاسبة ومكافحة الفساد

بقي موضوع مكافحة الفساد في السنوات الأخيرة عنوانًا شعبويًّا تستعمله القوى السياسيّة المختلفة لنيل رضى الرأي العام. إلى جانب كلّ ما حقّقناه من إنجازات في هذا المجال، ننوي متابعة العمل لتحقيق تنفيذ كامل للاستراتيجيّة الوطنيّة لمكافحة الفساد وتعزيز وتفعيل دور الأجهزة الرقابيّة وتطبيق القوانين المتعلّقة بالمحاسبة.

إنّ البند الأوّل في خطّة مكافحة الفساد هو اختيار أشخاص غير فاسدين لعمل المرفَقِ العام. والمسؤوليّة تقع علينا كلبنانيّين بالدرجة الأولى لاختيار نوّاب غير فاسدين، مستقيمين، شفّافين، لا غبار على أخلاقيّاتهم، ليضطلعوا بدورهم فيما بعد بانتخاب رئيس للجمهوريّة يتمتّع بتلك المواصفات أيضًا، كما بتسمية رئيس حكومة يتّسم بالصفات عينها، إضافة إلى عدم إعطاء الثقة لأيّ حكومة أو وزير تُشْتَمُّ منه رائحة الفساد.

مهما تكن القوانين واضحةً وصارمة، فإنّ مسؤولين فاسدين قادرون على التلاعب بها خدمةً لمصالحهم، كما حدث في السنوات الماضية.

بالأفعال

- تفعيل دور الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد ومباشرة أعمالها فورًا.
- تطبيق القانون رقم 189/2020 الخاص بالتصريح عن الذمّة الماليّة والاثراء غير المشروع.
- تطبيق القانون رقم 201/2020 الخاصّ باستعادة الأموال المتأتّية عن جرائم الفساد وإنشاء الصندوق الخاص لإدارة الأموال المستعادة.
- تطبيق قانون الشراء العام بروحيّته كاملًا.
- إصدار المراسيم التطبيقية كلها واللازمة لعقد اتّفاقيّات المساعدة القضائيّة مع الدول التي تحوي أموالًا ناجمة عن أعمال فساد مرتكبة في لبنان، أو ارتكبها لبنانيّون.
- تطبيق القانونين 44/2015 و55/2017 بكامل مندرجاتهما، لا سيّما تعزيز دور هيئة التحقيق الخاصّة، بعد إعادة النظر بتبعيّتها وتكوينها ومهامها، ودور الإدارة الضريبيّة في وزارة الماليّة لرصد الأموال الناجمة عن أعمال الفساد.
- تعزيز دور الأجهزة والسلطات الرقابيّة ولا سيّما ديوان المحاسبة، والتفتيش المركزي، والهيئة العليا للتأديب، ومجلس الخدمة المدنيّة، من خلال زيادة عديدها والاتّجاه نحو استقلاليّة إجراءاتها، على أن تناقش هذه الأجهزة كلها تقاريرها السنويّة في جلسات علنيّة أمام مجلس النواب.

الإدارة العامّة

- العمل على تقليص حجم الإدارة العامّة وإلغاء التوظيفات التنفيعيّة السابقة كلّها في الدولة، وإعادة إحياء مبدأ المحاسبة، وتسريع الإجراءات اللازمة لتطبيقه.
- إلغاء عدد كبير من المؤسّسات العامّة والصناديق التي انتفت الحاجة إليها.
- إيلاء مهام الصناديق والمجالس وبعض المؤسسات العامّة للوزارات المختّصة أو للقطاع الخاصّ.
- تقليص حجم القطاع العامّ واختصار عدد البعثات الديبلوماسيّة واعتماد الحكومة الالكترونيّة.
- تطبيق قانون الشراكة مع القطاع الخاص.

- تخصيص كامل أو جزئي بالشراكة مع القطاع الخاص للمؤسّسات والأصول ذات الطابع التجاري في الوقت المناسب لكلّ قطاع بدل تكبّد القطاع العام الخسائر المترتّبة جرّاء سوء الإدارة أو عدم الاختصاص والفعاليّة.

بالأفعال

- طالبنا بوقف اعتمادات الموظّفين الذين تمّ توظيفهم خلافًا للقانون.
- في 2019، طالبنا في إطار مناقشة الموازنة العامّة في مجلس الوزراء بإعادة النظر بعدد من المجالس والصناديق ووضعت وزارة التنمية الإداريّة دراسة في هذا الموضوع خلال تولّينا إيّاها.
- إطلاق برنامج التوصيف الوظيفي للمراكز كافّة في الإدارات العامّة.
- خلال تولّينا وزارة الشؤون الاجتماعيّة، تمّ إنهاء عقود لنحو 600 متعاقد مع الوزارة انتفت الحاجة إلى خدماتهم، ما قلّص الكلفة الإداريّة.

الجيش اللبناني

- إعادة حصريّة حمل السلاح والقرار الأمني والعسكري كليًّا إلى الجيش اللبناني.
- تطبيق القرارات الدوليّة التي تقضي بانتشار الجيش اللبناني على الأراضي اللبنانيّة كافّة.
- نشر الجيش اللبناني على الحدود اللبنانيّة كافّة لا سيّما الحدود الشرقيّة لإقفال المعابر غير الشرعيّة.
- تجهيز الجيش اللبناني بالعتاد والسلاح اللازمين للقيام بمهامه كافّة، برًّا وبحرًا وجوًّا من خلال الدعم والتمويل الدولي والمحلي.

بالأفعال

- طالبنا دائمًا وبإصرار بحصر السلاح بيد الجيش اللبناني والقوى النظاميّة الشرعيّة.
- طالبنا دائمًا بتطبيق القرارات الدوليّة التي تقضي بنشر الجيش اللبناني على كامل الحدود اللبنانيّة.
- في 6/1/2021 تقدّمنا بإخبار قضائي بحقّ المدعو محمد اللبواني الذي حرّض النازحين السوريّين على التسلُّح وتشكيل منظّمات عسكريّة مسلّحة في لبنان.
- تقدمنا باقتراح قانون لإدارة الكوارث والسلامة.

الأمن الداخلي والسلامة العامّة

إنّ ازدياد نسبة الجريمة في لبنان مؤشّر مقلق للغاية، وهو قد يستمرّ في الازدياد إذا لم تبادر الدولة إلى اتّخاذ إجراءات فوريّة للعمل على لجم الحوادث أيًّا يكن سببها والجرائم أيًّا يكن مرتكبها. تتضمّن رؤيتنا في هذا المجال أولويّات عدّة تقضي بتفعيل دور قوى الأمن الداخلي، والأمن العام، وأمن الدولة في بسط سلطة القانون والحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي من أجل خلق بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

- إقرار القانون المقدّم بشأن إدارة الكوارث والأزمات والطوارئ وتفعيل الهيئة الوطنيّة المنصوص عليها بموجبه.
- العمل على اصدار قانون عصري للأمن والسلامة والصحّة في مراكز العمل في القطاعين العام والخاص.

- تعزيز دور الأجهزة الأمنيّة الداخليّة وتزويدها بالعديد والعتاد اللازمين.
- الحدّ من تخفيض العقوبات خاصّة بالنسبة إلى حالات التكرار أو في ما خصّ مرتكبي الجرائم على القوى والمؤسّسات الرسميّة.
- اعتماد السوار الالكتروني والعقوبات البديلة للمنفعة العامّة بهدف تخفيض الاكتظاظ في السجون مع ما يستتبعه هذا الاكتظاظ من زيادة في نسبة الجرائم.
- العمل على جباية الغرامات الجزائيّة جميعها وفي المناطق كافّة.
- دعم قوى الأمن الداخلي بقرار سياسي لإزالة التعديات على الأملاك العامة كافّة لا سيّما الكهرباء وسكك الحديد والأراضي.
- الحدّ من ظاهرة التسوّل وإنشاء مراكز رعاية اجتماعيّة حديثة للقصّر المعرّضين للخطر.
- تعزيز أوضاع عناصر الدفاع المدني وتعزيز صلاحيّاتهم واستكمال تجهيز طوّافات الحريق، وتعزيز جهوزيتهم.
- العمل على تعزيز قدرات الشرطة البلديّة في مختلف البلديّات وإقرار التعديلات القانونيّة اللازمة لهذا الغرض.
- تمويل نشر كاميرات المراقبة في الأماكن العامة والطرقات كلّها وجعل هذا التدبير إلزاميًّا.

المجتمع المدني ومجموعات الضغط

لعب المجتمع المدني في لبنان في السنوات الأخيرة دورًا محوريًّا في توجيه الرأي العام وفي مساعدة الناس وتلبية احتياجاتهم في ظلّ تعثّر أجهزة الدولة على مختلف المستويات، إلا أنّ ترسيخ دور المجتمع المدني والاستفادة منه يستلزمان بعض الإصلاحات التي تعزّز دور المجتمع المدني وتنظّم عمل المؤسّسات والجمعيّات وتؤمّن إشراكهم بشكل فاعل في القرارات التنظيميّة للهيئات الناظمة، والسلطة التنفيذيّة ومناقشة التشريعات.

- إقرار قانون جديد للجمعيّات والأحزاب يساهم في تعزيز التنوع الفكري والديني والثقافي في لبنان.
- إقرار قانون المشاورات العامّة واعتماده على التشريعات الجديدة جميعها.
- إقرار قانون عصري للإعلام ومنصّات التواصل الاجتماعي يعزّز مناخ حريّة التعبير المسؤول عن الرأي.
- إنشاء «المرصد الوطني للعمل التطوّعي» للعمل على توحيد النظم وإجراءات العمل والرقابة للمؤسّسات الخيريّة والتطوعيّة كلّها، ووضع سياسات ضرائبيّة تحفيزيّة للجمعيّات الخيريّة من أجل تثبيت المسؤوليّة الاجتماعيّة وتخفيف عبئها عن الدولة.

بالأفعال

- خلال تولّينا وزارة الإعلام، تقدّمنا بمشروع قانون يرمي إلى إعادة تنظيم هيكليّة وزارة الإعلام لتصبح مجلسًا وطنيًّا للتواصل والإعلام.
- دافعنا عن دور الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء برفض ومنع إدخال تعديلات على قانون تنظيم قطاع الكهرباء تقلّص دور الهيئة الناظمة.
- طالبنا في مجلس الوزراء بتطبيق القانون 431 لتنظيم قطاع الاتّصالات وإعادة تفعيل الهيئة الناظمة للقطاع كخطوة أولى.

النقابات والهيئات الناظمة للقطاعات

تحـوّل عمـل النقابـات مـع مـرور الزمـن إلـى سـاحات للصراعـات السياسـيّة وابتعـد عـدد مـن النقابـات عـن العمـل المهنـي. كمـا أنّ لبنـان يفتقـد لوجـود هيئـات ناظمـة فاعلـة ومسـتقلّة فـي إدارة وتنظيـم القطاعـات الحيويّـة كافّـة. لذلـك، سـنعمل علـى تصويـب دور النقابـات والهيئـات وتعزيـز الطابـع المهنـي والمتخصّـص فيهـا، وإبعـاد الأثـر السياسـيّ منهـا، وترسـيخ مبـدأ الهيئـات الناظمـة المسـتقلّة فـي القطاعـات كافّـة.

- تعزيـز دور النقابـات المهنيـة والعمّاليـة مـن خـلال إبعـاد الأثـر السياسـي مـن دور النقابـات مـن جهـة، وتعزيـز اسـتقلاليّة قرارهـا وصفتهـا التمثيليّـة العامّـة مـن جهـة أخـرى.
- تعديـل قانـون إنشـاء المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي بشـكل يعـزّز دوره التمثيلـيّ والاستشـاري فـي المواضيـع الاقتصاديّـة والاجتماعيّـة.
- إلغاء وزارة الإعلام وإنشاء مجلس وطني للتواصل والإعلام بصيغة جديدة.
- تحييـد تنظيـم عمـل القطاعـات عـن التأثيـرات المباشـرة للسـلطة السياسـيّة عبر إنشـاء هيئـات ناظمة مسـتقلّة للقطاعـات كافّـة، وإقـرار قانـون بهـذا الخصوص.

نحن هنا.

في الاقتصاد والمجتمع والتنمية المستدامة

نطمح لبناء اقتصادٍ حرّ تنافسي مسؤول اجتماعيًا ينافس إقليميًا ودوليًّا، ويتميّز بكونه اقتصاد معرفةٍ منتجٍ ومنبثقٍ من القدرات التفاضليّة للبنان ومن دور محوري للقطاع الخاصّ ودور فاعل للدولة عبر الهيئات الناظمة لتطبيق القوانين، وضبط التفلّت، والحفاظ على حقوق المستهلك بدعم ورقابة المجتمع المدني.

كما نسعى لتطبيق أهداف التنمية المستدامة 2030 التي وضعتها الأمم المتحدة، على النطاق الوطني والمحلي والتي تتلّخص بالقضاء على الفقر والجوع، وتأمين التغطية الصحية، والتعليم، والحفاظ على البيئة، والثروات الطبيعية البرية والبحرية، والتصدي لتغيّر المناخ، وتأمين المساواة والعدالة، والمياه والطاقة النظيفة، فضلًا عن شبكة للصرف الصحي، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

ولكن لا يمكن تحقيق أي من هذه الأهداف ما لم يسلك لبنان مسار التعافي من أزماته الاقتصاديّة، والماليّة، والنقديّة، والاجتماعيّة غير المسبوقة. وقد صنّف البنك الدولي الأزمة اللبنانيّة من بين أكبر ثلاثة انهيارات اقتصاديّة في العالم منذ العام 1850 من حيث انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، محمّلًا مسؤوليّة هذا الانهيار للطبقة الحاكمة "التي استولت على الدولة وعائداتها وتجاهلت تطبيق الإصلاحات الأساسية"، والنتيجة، هبوط حاد في سعر صرف العملة الوطنيّة بنسبة تفوق 90%، في حين بات حوالي 80% من المواطنين دون مستوى خطّ الفقر والفقر المدقع، وارتفعت نسبة البطالة إلى حدّ كبير، وعجِزَ المودعون عن استرداد أموالهم من المصارف إلا بعد تكبّد خسائر كبيرة.

إنّ حزب القوات اللبنانية كان أوّل مَن استشعر بقدوم أزمة كبيرة، وطالب قبل سبعة أشهر من وقوع الأزمة في تشرين الأول 2019 بإقرار وتطبيق إصلاحات هيكليّة. وبادر في طرح التوجّه إلى صندوق النقد الدولي لوضع برنامج تعافٍ كان من شأنه أن يكون أقلّ تكلفة وأكثر فعاليّة قبل الانهيار الكبير الذي نشهده اليوم. كما وأنّ القوات هي الجهة السياسيّة الوازنة الوحيدة التي ليست مرتبطة بمصالح عضويّة مع النظام الاقتصادي - السياسي القائم، وبالتالي هي الأكثر قدرةً على اجتراح حلول جدّية وواقعيّة للخروج من الأزمة الحاليّة.

لا حلول سحريّة للأزمة، لا بل كلّما طال انتظارنا ارتفعت الكلفة على المواطنين كلّهم. ولا يمكن أن يأتي الحلّ من الأغلبية الحاكمة التي تسبّبت في المشكلة أصلًا والتي فقدت ثقة الشعب.

خارطة الطريق للخروج من الأزمة الماليّة

يتطلّب الخروج من الأزمة إقرار خطّة تعافٍ متوسّطة المدى تتضمّن النقاط التالية ويشرف على تنفيذها سلطة تنفيذيّة مَوثوقَةً ومختَارَةً من الشعب اللبناني.

الاتفاق على برنامج مع صندوق النقد الدولي

الاتفاق على برنامج مع صندوق النقد هو ممرّ إلزاميّ لحلّ الأزمة، لأنّه:

- يؤمّن السيولة الضروريّة خصوصًا لضبط سعر الصرف.
- هو شرط من قبل حاملي سندات اليوروبوندز الأجانب للتفاوض على إعادة هيكلة هذه السندات.
- يسهّل تأمين تمويل إضافي من دول ومنظّمات أخرى.
- يُلزم الصندوق تخصيص جزء من التمويل لتعزيز شبكة الأمان الإجتماعي.
- لم يطرح أحد أيّ بديلٍ جدّيٍّ عن هذا البرنامج.

ومن الواضح أنّه لو تمّ إبرام برنامج مع صندوق النقد منذ سنة ونصف السنة لكانت التضحيات أقلّ ممّا يتكبّده اللبنانيّون اليوم حيث انهارت العملة بنسبة 90% وتخطّى التضخم 300% سنويًّا من دون أيّ جدوى.

بالأفعال

- في آذار 2019، عقدنا ورشة عمل عن الإصلاحات الماليّة والضريبيّة نتج عنها توصيات تقدمنا بها الى مجلس الوزراء ومن ضمنها اللجوء الى صندوق النقد إذا ما تمّ اقرار وتطبيق اصلاحات أساسية.
- في 2020 و2021، تقدّمنا بإخبارات قضائيّة متعدّدة بشأن ضبط التهريب عبر المعابر الشرعيّة وغير الشرعيّة.
- في 2019 تقدّمنا باقتراح لوضع سكانر وتعديل إجراء البيانات الجمركيّة من المصدر لوقف الهدر في التحصيل الجمركي والتهريب.
- رفضنا الموازنات المتتالية غير التقشّفيّة وغير الإصلاحيّة.
- في 2021، تقدّمنا بمشروع قانون معجّل مكرّر لحماية الأموال التي استحصل عليها لبنان من صندوق النقد عبر توزيع حقوق السحب الخاصة.
- تمسكنا في سياق عملنا الوزاري بالاحتكام الى إدارة المناقصات في الصفقات العمومية كافّة.
- في 26/4/2021 تقدّمنا بطعن بالقانون المتعلق بإعطاء مؤسّسة كهرباء لبنان سلفة خزينة بسبب تمويلها من أموال المودعين في الاحتياطات.
- في 1/2/2021 تقدّمنا باقتراح قانون الدعم الموجّه للعائلات الأكثر حاجة بواسطة البطاقة التمويليّة الالكترونيّة.

إعادة هيكلة القطاع المصرفي وحماية صغار المودعين

- لا قيام للاقتصاد بمعزل عن نهوض القطاع المصرفي الذي يتطلّب إنشاء إطارٍ قانونيٍّ شاملٍ لإعادة هيكلة القطاع (Global Resolution Framework) والحرص على توزيع عادل للخسائر مع احترام التراتبيّة القانونيّة، بدءًا بأموال المساهمين ثم الأموال والديون المرؤوسة، والعمل على حماية أموال صغار المودعين بأكبر قدر ممكن.

- إلغاء قانون السريّة المصرفيّة بشكل كامل، الذي فقد دوره الجاذب للاستثمارات في الظروف الحاليّة، ولم يعد سوى غطاء للتهرُّب الضريبي والإثراء غير المشروع.
- إقرار قانون "كابيتال كونترول" عادل ويتكامل مع الإجراءات الأخرى ويحافظ على حقوق المودعين.
- إتمام التدقيق الجنائي بشكل سريع، والمحاسبة واسترجاع الأموال المستحوذة بطرق غير مشروعة، أو عبر صرف النفوذ، والموجودة في لبنان، أو المحوَّلة إلى الخارج.
- الحفاظ على الاحتياطي الإلزامي وعدم التفريط به من خلال سياسات غير رشيدة لدعم السلع وسعر الصرف.
- تحرير سعر صرف العملة من خلال خطةٍ موثوقةٍ مع ضوابط واضحة للتدخّل، ضمن خطوات تنفيذ الخطة الإصلاحية الشاملة.

إصلاح الماليّة العامّة

- تطبيق برنامج الإصلاحات الفوريّة في القطاع العام، ووقف النزف في الماليّة العامة.
- ضبط الجمارك والمعابر الشرعية وإقفال المعابر غير الشرعيّة لمنع التهريب والحفاظ على التحصيل الجمركي والسلع الموجودة في السوق.
- إصلاح القطاعات الأساسيّة كالكهرباء والاتصالات وسائر الخدمات.
- إعادة النظر بحجم القطاع العام بالمقارنة مع فعاليته، والسعي إلى "تطبيع" الوظيفة العامّة لكي ترتبط الترقيات والمكافآت بالأداء الوظيفي.
- ترسيخ مبدأ المحاسبة واختيار الكفاءة في الإدارات كافّة.
- وضع نظام ضريبي جديد مبني على مبادئ العدالة الاجتماعيّة وتوزيع الثروة العادل.
- إلغاء العقود التوظيفيّة المخالفة للقانون، خاصّةً تلك التي أُبرِمَت بعد 2017.
- إلغاء المجالس والصناديق الخاصّة، بدءًا بالمجلس الأعلى السوري - اللبناني.
- مصادرة الأملاك البحريّة المخالِفة التي لم تقم بتسويات أوضاعها تبعًا للقانون 64/2017.
- تحسين التحصيل الضريبي استنادًا إلى تعليق العمل بالسريّة المصرفيّة.
- إصلاح نظام التقاعد.

إدارة أصول الدولة

تُدار أصول الدولة بشكل عام بطريقة غير شفّافة وغير فعّالة، يشوبها الفساد والزبائنيّة، ما يتطلّب الخطوات الآتية:

- إنشاء مؤسّسة مستقلّة، أو أكثر، لإدارة أصول الدولة لزيادة المداخيل، والنهوض بالاقتصاد، وخلق فرص عمل.
- وضع برنامج لإشراك القطاع الخاص في الأصول ذات الطابع التجاري، أو طرحها على سوق الأسهم بعد تشركتها وتحسين أدائها باستقلالية، أو استخدام الأصول والاحتياطات كتأمين للاستثمارات في تطوير البنى التحتية والخدمات لخلق فرص عمل وتفعيل العجلة الاقتصاديّة.
- تأمين إدارة شفّافة ومستقلّة من خبرات لبنانيّة عالميّة واغترابيّة ومحلية يُشهَدُ لها، ومتابعة مؤسّسات دوليّة للاستفادة من الأصول لتأمين التمويل اللازم لبناء البنى التحتيّة الأساسيّة.

القطاعات الاقتصادية والبنى التحتيّة

الكهرباء

شكّل قطاع الكهرباء أحد أكبر مصادر الهدر والخسائر في السنوات الماضية وهو من أكبر المتسبّبات في تراكم الدين العام وانهيار الاقتصاد. لذلك من أولويّات عملنا السعي لإعادة بناء قطاع الكهرباء والاستفادة من الفرصة لتحديثه من خلال تطبيق أفضل المقاربات الإداريّة والتقنيّة وتأمين الطاقة النظيفة بأسعار مقبولة تماشيًا مع أهداف الأمم المتّحدة للتنمية المستَدَامة.

- تطبيق للقانون 462/2002 من دون أي تعديلات.
- تعيين مجلس إدارة متكامل وجديد لكهرباء لبنان .
- تعيين هيئة ناظمة كما نصّ عليها القانون بطريقة شفّافة وعادلة تستقطب وتستفيد من خبرات أعضائها العالية.
- الإسراع في إنشاء معملي الزهراني وديرعمار بقدرة 1500 ميغاوات، ومحطّة تغذية، والبحث في إنشاء معمل ثالث إذا اقتضت الحاجة بحسب الدراسات، وكلفة المعملين والمحطّة لا تتعدّى المليارين دولار ونصفها على الأقل متوفّر من قبل البنك الدولي.
- إعادة هيكلة إدارة مؤسّسة كهرباء لبنان بحسب ما ينصّ عليه القانون.
- إطلاق مناقصة المعامل الدائمة بشفافيّة وتنافسيّة بالتوازي مع نزع التعديات وإصلاح الشبكة ووضع نظام فوترة، وتركيب العدادات الذكية.
- تنفيذ حلول لا مركزيّة للإنتاج لتأمين الطاقة في المدى القصير تحت إشراف الهيئة الناظمة.
- زيادة كميّة الإنتاج عبر الطاقة البديلة والغاز، وتطبيق نظام إنتاج موزَّع يسمح بإنتاج الطاقة البديلة من قبل الأفراد والمؤسّسات، وتزويد الفائض عن الاستهلاك الخاصّ للشبكة.
- تقليص الخسائر التقنية وغير التقنية وتطبيق الإجراءات الضروريّة التي تمّ الاتفاق عليها مسبقًا، ولكنها لم تطبّق أبدًا.

بالأفعال

- في 28/3/2018 أقمنا ورشة عمل عن قطاع الكهرباء نتجت عنها توصيات تمّ العمل بها في مناقشة خطة الكهرباء التي أقرتها الحكومة.
- الإصرار على اتباع الإجراءات المرعية في المناقصات العمومية للطاقة الموقتة ومنع حدوث صفقات خارج هذا الاطار.
- في 2020، تقدمنا بإخبارات قضائيّة ضدّ وزراء الطاقة المتعاقبين كافّة، بسبب مخالفات متعلقة بالهدر والفساد، وطالبنا بمحاسبة جميع المرتكبين في ملف الفيول المغشوش بدءًا من رأس الهرم.
- في تشرين الثاني 2020 تقدمنا باقتراح قانون يرمي الى تمديد العقد التشغيلي لشركة كهرباء زحلة وتم إقراره في 21/12/2021.

الغاز والنفط

يشكّل استكشاف النفط والغاز إحدى ركائز الخلاص للاقتصاد اللبناني المنهار، ومن البديهي أن تكون إدارته فعّالة وشفّافة للحفاظ على قيمته للأجيال القادمة. وإلى جانب القانون الذي قدّمناه بشأن تعزيز الشفافيّة في قطاع النفط والذي أقرّ من قبل الهيئة العامّة، نطمح لبناء إطارٍ تشريعيٍ وإداريٍ متين لحسن إدارة هذا القطاع والاستفادة من ثرواته على المدى البعيد.

- الانتهاء من إصدار كامل التشريعات اللازمة لإدارة قطاع النفط بالشكل الصحيح لا سيّما إقرار القانون المنشئ للصندوق السيادي لعائدات النفط.
- الانتهاء من عمليّة ترسيم الحدود البحريّة مع كلٍّ من سوريا وقبرص وإسرائيل سواء عبر الوساطة السياسيّة أو عبر قواعد القانون الدولي والتحكيم حيث أمكن.
- تطوير البنى التحتية: الطرق، والأنابيب، والمرافئ، والمطارات ومهابط المروحيات.
- تطوير وتحديث قطاع التعليم في المجال البترولي، وإنشاء مختبرات حديثة، ذلك كلّه بهدف عدم اضطرار شركات النفط والغاز التي تقوم بعمليّات الاستكشاف من استعمال منشآت دول أخرى.
- ضرورة استخدام جزء من الغاز المكتشف لاحقًا في السوق المحلي، لا سيّما في قطاع توليد الكهرباء.

بالأفعال

- مؤتمر قطاع الغاز والنفط عام 2016 الذي نتج عنه توصيات بما فيها مشروع قانون الشفافية.
- في 2018 تمّ إقرار قانون دعم الشفافية في قطاع البترول الذي تقدمنا به.

الصناعة

لطالما عانى القطاع الصناعي، ومنذ الاستقلال، من التقلّبات المحلية والإقليميّة، مستفيدًا حينًا ومتضرّرًا أحيانًا. والعزلة الاقتصاديّة التي يعانيها لبنان بالتزامن مع تدهور الوضع الاقتصادي الداخلي، أدّت إلى ازدياد الضغط على هذا القطاع. لذلك نهدف بأن ينخرط لبنان في الثورة الصناعيّة الرابعة من خلال نقلة نوعيّة باتّجاه الصناعات الذكيّة والتكنولوجيّة ذات القيمة المضافة العالية، التي تستفيد من القدرات العالية في مجالات الرياضيّات وبرمجة الكومبيوتر والهندسة في لبنان.

- وضع رؤية شاملة للصناعة في لبنان وتنفيذها.
- تحديد الصناعات المتطوّرة والابداعيّة ذات القيمة المضافة العالية أو التي يتميز بها لبنان، والتي يمكن التنافس من خلالها على الساحة العالميّة أو الاقليميّة، ووضع حوافز ضريبيّة واستثماريّة لها.
- التركيز على الصناعات التي تحتاج إلى حدّ أقلّ من المواد الأوليّة المستورَدَة.
- توجيه القطاع الصناعي عبر حصر التراخيص والحوافز الضريبية والمالية باتّجاه هذه الصناعات.
- تحديد عوامل التفاضل لكلّ منطقة وتحفيز الصناعات التي يمكن للمنطقة أن تتميّز بها واستحداث مناطق صناعيّة متخصّصة.
- تحفيز التصدير إلى الخارج وفتح أسواق كبيرة من خلال وضع معايير عالية للجودة وربطها بحوافز ماليّة.
- تطوير القوى العاملة المناسبة وربط حاجات الصناعة بالمناهج التعليمية التقنيّة.

بالأفعال

- في 16/11/2020 تقدّمنا بإقتراح تعديل قانون الضريبة على القيمة المضافة لإضافة سلع على لائحة الأموال والأشياء المعفاة من الضريبة لتتضمن الآلات الصناعي، مواد تعبئة وتغليف وتعليب المحاصيل والصناعات الزراعية والمنتجات الغذائية، المواد الأولية التي لا تنتج محليًا وتستعمل في تصنيع المنتجات الغذائية، المنتجات الأولية المستعملة في تصنيع المنتجات غير الخاضعة أصلًا للضريبة على القيمة المضافة أصلًا مثل الأدوية.

الأمن الغذائي والزراعة

لم تعد الزراعة تشكّل سوى نسبة ضئيلة من الدخل القومي، على الرغم من أنّها لا تزال مورد الرزق الرئيسي لحوالي 25% من السكان، ويعود هذا التفاوت إلى الإهمال الكبير الذي يعانيه القطاع الزراعي من قبل المسؤولين وغياب السياسات الداعمة، وموازنة وزارة الزراعة المبالغ بصغر حجمها لذلك نرى أنّ الحلّ هو في تطوير القطاع الزراعي وتمكينه لتحصين الأمن الغذائي وخلق فرص عمل مناسبة في المناطق واكتفاء السوق المحلي بالزراعات الأساسيّة وفتح أسواق التصدير على البلدان العربيّة وأوروبا عبر تحسين الجودة واستيفاء الشروط المطلوبة.

- تطوير الإنتاج الزراعي وتخصيص مناطق للزراعات المختلفة بحسب العوامل التفاضليّة والصناعات المترابطة بها.
- مراجعة الاتفاقات الزراعيّة المجحفة أو المضرّة بالمزارع اللبناني وتفعيل المفيد منها.
- إيجاد آلية تمكّن المزارع من الاستفادة من ضمانٍ صحي.
- العمل على تطوير عمل مديريّة التعاونيّات التي هي ركيزة تطوير القطاع الزراعي.
- وضع قوانين حديثة تنظّم عمل التعاونيّات والتجمّعات المهنيّة المتخصّصة والغرف الزراعيّة.
- تطوير نظام القروض الميسّرة والمخصّصة للمزارعين والمؤسّسات الصغيرة.
- تعزيز الرقابة على الإنتاج المحلّي وعلى الواردات والصادرات لتلائم المعايير الدوليّة وتفعيل التدريب والرقابة على استعمال المبيدات الزراعيّة.

- تأمين أسواق تصريف خارجيّة عن طريق الملحقين التجاريّين أو استحداث ملحقين زراعيين في السفارات اللبنانية خاصة في الدول المستوردة.
- تفعيل الأبحاث الزراعية وإنتاج البذور.
- وضع خطة تشريع زراعة القنب موضع التنفيذ بأسرع ما يمكن وضمان أعلى معايير الشفافية في تطبيقها بحسب القانون الذي تقدّمنا به وتمّ اقراره.

بالأفعال

أقمنا مؤتمرات لوضع حلول عملية لقطاعات عدة:

- في 12/7/2021 مؤتمر إعادة تصدير الأمل بهدف تصريف الإنتاج الزراعي اللبناني في دول الخليج العربي بعد التواصل مع الدول المعنية لتسهيل هذا الأمر .
- في 5/7/2019 مؤتمر "صناعة قوية لجمهورية قوية".

الاتصالات

يعدّ قطاع الاتّصالات من أهمّ ركائز النموّ الاقتصادي، وقد وصل إلى وضعٍ يشبه وضع قطاع الكهرباء في بدايات تراكم الخسائر فيه. لذلك نهدف إلى إصلاح قطاع الاتّصالات وعدم استعماله كضريبةٍ على المواطنين بل كوسيلةٍ أساسيّة لبناء الاقتصاد وتحسين الماليّة العامّة وتطوير المجتمع الرقمي الحديث، في بيئة تنافسيّة واستثماريّة سليمة.

- تطبيق القانون 431/2002 (تنظيم قطاع الاتصالات) بدءًا بإنشاء Liban Telecom.
- تعيين مجلس ادارة الهيئة الناظمة وإعادة تفعيلها.
- إعادة ترميم القطاع الخليوي وتنظيمه بعد أن انحدر إلى مستوى قطاع الكهرباء.
- تقليص الكلفة التشغيلية للشبكات ودمج البنى التحتية غير الالكترونيّة.
- إعادة هيكلة التعرفة بحسب الاستهلاك والشرائح بشكل عادل.
- تطوير الخدمات الرقميّة.
- في المدى المتوسّط، تطبيق القانون 393/2002 (تخصيص جزئي أو كامل لقطاع الخليوي).
- تشجيع الاستثمارات الخاصّة الدوليّة في القطاع التي تقلّص من كلفة الدولة وتزيد من نوعيّة الخدمات بكلفة مقبولة للمواطن تحت إشراف الهيئة الناظمة.

بالأفعال

- في 2019/7/15 أقمنا ورشة عمل لإصلاح قطاع الاتّصالات نتجت عنها توصيات تمّ استعمالها في مناقشة ملفّ قطاع الخليوي.
- حذرنا مرارًا من خطورة الاستمرار في نهج إدارة قطاع الاتّصالات تفاديًا لوصوله إلى مصير مشابه لقطاع الطاقة، ورفضنا الموافقة على مقاربات هجينة للحكومة في هذا المجال واستخدامها القطاع كضريبة على المواطن.

المرافئ والمطارات

تُعتبَر المرافئ والمطارات البوابات الأساسيّة للاقتصاد وللحركة التجاريّة. تدَهوَر وضع هذه البوّابات على المستويات الأمنيّة والإداريّة على مدى العقود الماضية جرّاء الحرب، والوصاية السوريّة وهيمنة منظومة السلاح والفساد عليها. سنعمل كأولويّة على تصويب العمل الإداري للمرافئ مع الاهتمام بالشقّ الأمني من خلال مقاربتنا لضبط الحدود والمعابر الشرعيّة، وتحويل هذه المرافق الحيويّة إلى بوّابات مفتوحة أمام الحركة التجاريّة السليمة ومصدر مداخيل كبيرة لخزينة الدولة تساهم بمرحلة النهوض.

- تطبيق سياسةٍ متكاملةٍ تربط البنى التحتيّة للمرافئ بالطرقات الداخليّة والترانزيت وتحدّد وجهة استعمال المرافئ وسياسة تطويرها.
- إنشاء هيئة مستقلّة لتنظيم النقل البحري والحفاظ على الشواطئ والمياه الإقليميّة وتنفيذ السياسات العامّة والتأكّد من أنّ الاستثمارات تصبّ في إطار هذه السياسات.
- إتّباع مقاربة الامتياز أو الإدارة الخاصّة للمرافئ كافّة، كما كان الحال في السابق في مرفأ بيروت، وكما هو الحال في أكثر من 50% من المرافئ العالميّة.
- تلزيم امتياز لعشرين سنة لتأهيل وإدارة مرفأ بيروت تدفع للخزينة اللبنانيّة مسبقًا مع مشاركة بالعائدات الفائضة عن التوقّعات.
- تفعيل هيئة إدارة للطيران المدني.
- استكمال الإجراءات القانونيّة واللوجستيّة لفتح مطار الرئيس الشهيد رينيه معوض في القليعات.
- تطوير مرفأ جونية ليكون مرفأً سياحيًّا أساسيًّا.

بالأفعال

- في أيار 2019 تقدّمنا بخطّة لإصلاح إدارة مرفأ بيروت لمجلس الوزراء خلال مناقشات الإصلاحات.
- في 2021 طوّر النائب زياد الحواط مشروع نقل مشترك نموذجي في قضاء جبيل.
- في 2017 و2018 ترأس نائب رئيس مجلس الوزراء غسان حاصباني اللجنة الوطنية للمشاريع الأساسيّة في المناطق، حيث أنجزت المتطلبات اللازمة للبنى التحتية الكاملة والمتطورة في المحافظات كافّة، وشكّلت جزءًا أساسيًّا من الخطّة الاستثماريّة التي عرضت في مؤتمر سيدر .
- في 2018 و2019 ترأس نائب رئيس مجلس الوزراء غسان حاصباني اللجنة الوطنيّة للتنمية المستدامة التي وضعت التقرير الأوّل لمنسوب تحقيق أهدافها في لبنان الذي قدّمه للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في الأمم المتحدة.
- في 2019 وضع نائب رئيس مجلس الوزراء غسان حاصباني استراتيجيّة تنفيذ أهداف.

النقل المشترك والطرقات

النقل المشترك في لبنان شبه معدوم، ومع التغيّر في الوضع الاقتصادي والنمط المعيشي اللبناني، نهدف في المدى القصير والمتوسّط إلى تنفيذ خطّة وطنيّة شاملة للنقل المشترك، تربط المناطق بعضها ببعض، وتخفّف من كلفة النقل على المواطنين كما تخفّف من التلوث البيئي.

- إنشاء هيئة ناظمة لوضع المعايير وإصدار التراخيص للشبكات الوطنيّة والإشراف على معايير التراخيص الصادرة من السلطات المحليّة لمؤسّسات النقل المشترك الخاصّة أو القائمة بالشراكة بين الدولة والقطاع الخاصّ.

- تحديث شبكات القطار على مراحل عبر تحديث الخطوط القائمة بدءًا من إزالة التعديات، ثمّ إعادة تأهيل السكك وتشغيل خدمات النقل عليها للركاب والبضائع بالشراكة مع القطاع الخاصّ.
- إقامة شبكات نقل مشترك في الأقضية كافّة على الطرق الرئيسيّة تربط الجبال بالساحل ومناطق البقاع بمحطّات البقاع الرئيسيّة في زحلة ورياق وبعلبك والمحطّات الثانوية.
- إنشاء في بيروت والمدن الكبرى شبكات باصّ للنقل العام مع محطّات تصدر امتيازاتها بلدية المدينة وتسهر على حسن إدارتها من قبل الشركات الخاصّة التي تديرها.
- إنشاء في بيروت تحديدًا، شبكة للنقل السريع تمتدّ على مساحة بيروت الكبرى Bus Rapid Transport.
- إنشاء مواقف سيارات قرب المحطّات الكبرى لتأمين التواصل بين النقل المشترك والخاصّ في حال تعذّر وجود نقل عام في بعض المناطق.
- إطلاق برنامج لإعادة تأهيل الطرقات الأساسيّة بالتزامن مع الخطة الشاملة للنقل المشترك والحكومة الالكترونيّة واللامركزيّة، لتخفيف الضغط عن الطرقات التي تشهد اختناقًا دائمًا.

المجتمع والبيئة

العمل اللائق

تطبيق سياسة عامّة لتفعيل دور الطاقات البشريّة وخلق فرص عمل وتحفيز الشركات الصغرى والمتوسّطة الحجم لتأمين النموّ الاقتصادي والسعي لتحقيق هدف إخراج اللبنانيّين من حالة الفقر لتحقيق الهدف الأول من التنمية المستَدَامة وتقليص الفجوة في الدخل لتحقيق هدف المساواة في الفرص.

- تحديد الحدّ الأدنى للأجور بآليّة تحقّق العدالة الاجتماعيّة بحسب القطاع.
- مراعاة حوافز الإنتاجيّة وكلفة المعيشة في المناطق.
- فصل سياسات رواتب القطاع العام عن القطاع الخاصّ.
- وضع سياسة تحفيزيّة للاستثمارات واستقطاب الشركات العالميّة إلى لبنان.
- وضع شبكة حماية اجتماعيّة.
- إعادة تأهيل الطاقات البشريّة لإعادتها إلى سوق العمل بحسب الحاجة.
- تطوير التدريب المهني لردم الفجوة بين التعليم ومتطلّبات سوق العمل وتطوير القوى العاملة بحسب الحاجة.
- وضع السياسات المحفِّزَة للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة الحجم.
- تعديل قانون الشركات لتسهيل إنشائها وحلّها.
- مشاركة الانتشار اللبناني في دعم المشاريع الاستثماريّة ومساعدتها على فتح الأسواق الخارجيّة.
- تطوير البنى التحتيّة الرقميّة لفتح أسواق عالميّة للإنتاج الرقمي في لبنان.

بالأفعال

- في 2019 خلال تولّينا وزارة العمل أطلقنا ونفذنا خطة تنظيم العمالة الأجنبية في لبنان.
- في 6/10/2021، تقدّمنا بإقتراح قانون إنشاء منطقة اقتصاديّة في المتن بهدف جذب الاستثمارات وخلق فرص عمل في المنطقة.

المرأة

تبوّأت المرأة اللبنانيّة أرفع المناصب في القطاعين العام والخاصّ، وفي ذلك دليل على قدرتها ومثابرتها، إلا أنّها لا تزال تعاني من واقعٍ لا يتناسب مع طموح إلغاء أشكال التمييز كلّها ضدّ المرأة. وإذا كنّا رائدين في مجال تقديم اقتراحات القوانين الآيلة إلى إلغاء هذا التمييز، إلا أنّنا ننوي الاستمرار في نضالنا من أجل المرأة، وذلك من خلال خطوات تؤمّن تحقيق المساواة بالفرص والتعامل بين الجنسين وتمكين المرأة من الإنخراط أكثر في بناء مجتمع واقتصاد فاعلين.

- حماية المرأة من العنف الأسري وتطبيق القانون الخاص الصادر بهذا الشأن.
- إقرار القانون المقدّم بهدف تحديد السنّ القانوني للزواج، ومنع زواج القاصرات.
- تعديل قانون العمل لجهة المواد التي تميّز عمل المرأة عن عمل الرجل باتّجاه تحقيق المساواة الكاملة.
- العمل على إلغاء كلّ التحفّظات المقدّمة من الحكومة اللبنانيّة تجاه تطبيق كامل مندرجات الاتفاقيّة الدوليّة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة.
- إلغاء النصوص القانونيّة كلّها الموجودة في قانون العقوبات التي تتضمّن تمييزًا ضدّ المرأة، لا سيّما مثلًا تجريم الاغتصاب الزوجي.

بالأفعال

- في 7/5/2014 تمّ نشر قانون حماية المرأة وحماية سائر أفراد الأسرة من العنف الأسري الذي كنا قد تقدمنا باقتراح بشأنه.
- في 2019، وخلال تولّينا وزارة العمل، أنشأ وزير العمل لجنة لتعديل قانون العمل لإزالة المواد المجحفة بحقّ المرأة.
- في 2021 تقدّمنا بمشروع قانون لتحديد السنّ القانوني للزواج ومنع زواج القاصرات.

الصحّة والضمان الاجتماعي وضمان الشيخوخة

وصل القطاع الصحي والضمان الاجتماعي إلى شبه الانهيار التامّ مع فقدان التغطية الصحّيّة لغالبية المرضى وتدهور الوضع الاستشفائي والدوائي بعدما كان لبنان في مراتب متقدّمة عالميًّا، كما أنّ الضمان الاجتماعي أصبح بخطر بعد انهيار سعر الليرة واستخدام كميّة من أموال الضمان كسلف للخزينة على مراحل. لذلك سنعمل على تأمين شبكة أمان صحّيّة واجتماعيّة تمنح غطاء للمواطنين اللبنانيين كافّة من جميع الفئات العمرية بشكلٍ شامل، تحافظ على الأمن الصحي والاجتماعي.

- إعادة هيكلة الضمان الاجتماعي وتوحيد الجهات الضامنة ومكننتها بالكامل.
- إقرار قانون ضمان الشيخوخة وتمويله من موارد متعددة، منها المداخيل الضريبيّة وعائدات الخصخصة والمساهمات من القطاع الخاص.
- تطبيق التغطية الصحيّة الشاملة وإقرار القانون المنظّم لها مع آليّات التمويل.
- تنظيم القطاع الصحّي من خلال تعزيز الرعاية الصحيّة الأوّليّة، وتخصيص مراكز للعلاجات على مستوى المناطق.
- تنظيم قطاع الاستشفاء ووضع مخطّط للطوارئ الصحيّة حيّز التنفيذ.
- تنظيم قطاع الدواء وتفعيل الهيئة الوطنيّة للدواء، والمختبر المركزي، وإدارة شراء الدواء للمؤسّسات الرسميّة بشكلٍ مركزيٍّ وشفّافٍ.

- إصدار التشريعات والمراسيم التطبيقية كافّةً المتعلقة بتنظيم المهن الطبّيّة.
- تتبُّع مسار استيراد وتصنيع وتوزيع واستهلاك الأدوية عبر تقنية الباركود والملف الدوائي الالكتروني.
- الحفاظ على دور محوري للصيدلي في منظومة الدواء لتخفيف الفاتورة الدوائيّة وتأمين سلامة الاستهلاك.
- تطوير الصناعة المحلّيّة للدواء.

بالأفعال

- خلال تولينا وزارة التنمية الإدارية، أعددنا الاستراتيجيّة الوطنية للتحوّل الرقمي والخطّة التنفيذيّة المرتبطة بها.
- في 2019 عملنا على قرض ميسّر من صندوق النقد الدولي يصل إلى حدّ 600 مليون دولار لتغطية شبكة الأمان الاجتماعي تداركًا للأزمة الاجتماعية وتمّ إقراره عام 2020.
- خلال تولّينا وزارة الصحّة العامّة، تمّ وضع خطة شاملة لإصلاح القطاع الصحي وتمّ البدء بتطبيقها.
- في عام 2018 تمّ الاستحصال على تمويل من البنك الدولي بقيمة 150 مليون دولار لتطوير الرعاية الصحيّة الأوليّة والطوارئ في المستشفيات الحكوميّة، كان له وقع انقاذي خلال أزمة الكورونا.
- وضعنا خطّة كاملة لتعديل إقتراح قانون التغطية الصحيّة الشاملة (البطاقة الصحيّة) ومتابعة إقراره في اللجان النيابية كافّةً تمهيدًا لطرحه في الهيئة العامة.
- خلال تولّينا وزارة الصحّة العامّة تمّ تعديل آلية تسعير الدواء حيث انخفضت أسعار الأدويّة بمعدل 48%.
- في 3/2/2021 طرحنا خطة متكاملة لمقاربة التحصين ضدّ كورونا.
- في 2021، طرحنا خطّة لترشيد دعم الدواء.
- تقدمنا بمشروع قانون هيئة الدواء، وتمّ دمجه بمشاريع أخرى وأقرّ قانون الوكالة الوطنية للدواء في 10/11/2021.
- الوقوف بوجه إدخال الدواء الإيراني غير المستوفي لشروط التسجيل من خلال المواقف، والمؤتمرات ولجنة الصحة النيابيّة.

التربية والتعليم

وصل لبنان إلى مواقع متقدّمة عالميًّا في مجال التربية والتعليم لكن مع الأزمة السورية والنزوح، والأزمة الماليّة والاقتصاديّة، يعاني اليوم هذا القطاع من شحّ في التمويل، خاصّة في القطاع الخاص، وفقدان للطواقم التعليميّة. نطمح إلى إعادة النهوض بهذا القطاع والوصول إلى تأمين تعليم مناسب ومتطوّر بالنوعيّة بفرص متساوية لجميع اللبنانيين بغض النظر عن القدرات الماديّة.

- تأمين تغطية تعليميّة شاملة حتى الصفوف الثانويّة، وإلزامية التعليم لمدة 12 سنة.
- إعادة النظر بالمناهج التعليميّة التي أصبحت قديمة العهد نسبيًّا وإدخال التكنولوجيا كوسيلة للتعلم وكمادّة أساسية في المنهج التعليمي.
- إعتماد طرق تعليم حديثة مثل: الصَّف المعكوس، والتعلّم عبر طرح المشكلات، وضرورة تطوير المهارات لدى التلاميذ، وعلى رأسها تنمية مهارات التَّفكير الناقد والتَّحليل لديهم.
- على مستوى الجامعة اللبنانيّة، سنسعى لفتح جامعة رسميّة مستقلّة في كلّ محافظة (يمكن الانطلاق من فروع الجامعة اللبنانيّة) كما هو الحال حتى في سوريا وإيران على سبيل المثال.
- إنشاء مؤسّسة خاصّة لمراقبة العمليّة التربويّة ودعمها بالتفتيش التربوي وتفعيله ليوفّر الآتي:
  - تفعيل مراكز التدريب والإرشاد والبحث التربوي.
  - إلغاء الشهادة المتوسطة.
  - إعادة النظر بالهياكل التنظيميّة لوزارة التربية وللمدارس والمعاهد الرسمية والجامعة اللبنانية، وبالمهام الوظيفيّة للموظّفين والمدرّسين فيها وإعدادهم.

حقوق الانسان

لا يمكن الحديث عن الديمقراطيّة من دون السعي الحثيث إلى صون حقوق الانسان، سيّما وأن مقدّمة الدستور اللبناني ضمنت جميع الحقوق الواردة في المواثيق الدوليّة التي انضمّ اليها لبنان سابقًا. إلا أنّ التقارير الدوليّة كلّها لا تزال تصنّف لبنان على أنه من الدول الأقل احترامًا لحقوق الانسان. لذلك نلتزم بالسعي لتطبيق المعايير الدوليّة لحقوق الانسان وبناء المؤسّسات وتطويرها التي تكرّسها انطلاقًا من شرعة حقوق الانسان، وصولًا إلى أهداف التنمية المستَدَامَة للأمم المتحدة التي تتناول الركائز الأساسيّة لهذه الحقوق.

- تطبيق أحكام قانون حقّ الوصول إلى المعلومات المعدّل من قبل أجهزة الدولة جميعها.
- تفعيل دور الهيئة الوطنيّة لحقوق الانسان المتضمّنة لجنة الوقاية من التعذيب بما يمكّنها من ممارسة دورها وفقًا للممارسات الدوليّة الفضلى.
- تطبيق القانون رقم 191/2020 المتعلّق بالضمانات المعطاة لجميع الموقوفين احتياطيًّا، ومعاقبة المسؤولين الممتنعين عن تنفيذه.
- إعادة النظر بنظام السجون، وبناء سجون إضافيّة نموذجيّة بما يخفّف من ظاهرة اكتظاظها.
- تطبيق القانون الخاصّ بالمفقودين قسرًا بعد معالجة إشكاليّات عمل اللجنة المنصوص عليها فيه.
- إقرار التعديلات على القانون رقم 65/2017 المتعلق بمكافحة التعذيب بهدف منع هذه الظاهرة.

بالأفعال

- في 1/10/2020، قمنا بتقديم اقتراح قانون لتعديل المادة 47 من قانون أصول المحاكمات الجزائية بهدف تعزيز حقّ الدفاع للمشتبه به، ووجوب حضور محامٍ معه أثناء التحقيق.
- في 8/11/2021 قمنا بتوثيق عدد من المخالفات التي ارتكبها القضاة والمحقّقين للمادّة 47 من قانون المحاكمات الجزائيّة لملاحقتهم.
- في 12/5/2021 قمنا بتقديم شكوى جزائيّة بحقّ النظام السوري وأركانه لخطفه واعتقاله لـ622 لبناني في سجونه.

الشباب

يعاني الشباب اللبناني من مشاكل أساسيّة تدفع أكثرهم إلى الهجرة، ومَن يبقَ في لبنان يكُن عرضةً إمّا للبطالة أو الانحراف. تشير الدراسات الميدانيّة إلى أنّ الشباب اللبناني هو الأكثر استعدادًا للهجرة بين كلّ أقرانه في دول المنطقة. وإلى جانب الحلّ السياسي النهائي الذي قد يدفع الشباب اللبناني إلى تعديل اتّجاهاته الحاليّة، سنعمل على تفعيل دور الشباب في إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع اللبناني الذي نطمح إليه والذي يعتمد على الطاقات الرياديّة والابداعيّة الحديثة التي تتطلّب استحداث بيئة مناسبة لوقف هجرة الأدمغة.

- إعادة النظر بالمناهج التعليميّة الأساسيّة باتّجاه تعظيم الموادّ المتعلّقة بالرياضة وبالتربية المدنية والقانون.
- تشجيع الاستثمار بالأعمال الرياديّة والابتكاريّة ومساعدة الشباب على فتح آفاق للتعاون مع الخارج لتسويق منتجاتهم الإبداعيّة وابتكاراتهم.
- احترام خيارات الشباب الفكريّة وتشجيعهم على الانخراط في العمل العامّ.

- دعم الرياضة والأندية الرياضيّة بالوسائل المتاحة كلّها.
- تشجيع السلطات المحليّة على تكريس جزءٍ من ميزانيّاتها لرعاية الشباب.
- ربط الخيارات الجامعيّة لدى الشباب بأسواق العمل وإنشاء صندوق خاصّ للبطالة.
- تمويل مراكز الأبحاث والتنمية R&D وتعزيز المبادرات الشبابيّة والمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة الابتكاريّة التي ينشِئُها الشباب اللبناني.

البيئة والثروات الطبيعيّة

تمَّ تدمير واسع النطاق للثروات الحرجيّة والبحريّة والتنوّع البيولوجي في لبنان على مرّ السنين، علمًا أنّ الثروات الطبيعيّة تُعَدّ من الميزات التفاضليّة والتنافسيّة للبنان على المستوى العالميّ. لذلك نهدف إلى الحفاظ على البيئة التي يتميّز بها لبنان والتنوّع البيولوجي والشواطئ والحياة البحريّة ضمن إطار أهداف التنمية المستَدامة للأمم المتحدة.

- إشراك القطاع الخاصّ في توفير الخدمات المتطوِّرة والنظيفة لقطاعات البيئة كافةً.
- دعم الاستدامة البيئيّة من خلال حماية الأوساط البيئيّة من هواء وبيئة بحريّة ومائيّة وأرضيّة، ومكافحة الروائح المزعجة، وحماية الساحل من التلوّث، وتحسين إدارة الموارد الطبيعيّة والحفاظ عليها وعلى التنوع البيولوجيّ، ومكافحة التصحُّر.
- تفعيل آليات رقابة التلوّث البيئيّ، ودعم إنشاء وحدات متخصّصة من الشرطة البيئيّة وتسهيلها لمراقبة مدى الالتزام البيئي.
- المباشرة بتطبيق الحلول السريعة والمستَدامَة لمعالجة مسألة النفايات الصلبة بدءًا من اللامركزيّة في الفرز والمعالجة.
- تنظيم المقالع والكسّارات وتحديد أماكنِها وأطُر استثمارها القانونيّ، وإنشاء هيئة ناظمة لها.

بالأفعال

- في 11/6/2019 أقمنا مؤتمر المقالع والكسّارات في لبنان وتمّ إدراج العديد من توصياته في خطّة وزارة البيئة في هذا المجال.

المياه النظيفة وترشيد الاستهلاك

مع ازدياد الحاجة إلى المياه، ما زال لبنان يهدُر النسبة الأكبر من المتساقطات جرّاء سوء إدارتها. لذا نسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدَامة المتعلّقة بالاستهلاك والإنتاج المسؤولَيْن، وتأمين المياه النظيفة، والنظافة الصحيَّة من خلال إدارةٍ سليمةٍ للموارد المائيَّة وترشيد استخدام المياه وهدرها.

- السعي لاستكمال مشاريع دراسات وتنفيذ البُحَيرات الجبليَّة والعمل على تأمين التَّمويل اللازم لها.
- إعادةُ النظر بخطّةِ السدود، ووضع أولويَّات لما هو ضروريٌّ وحيوي، واعتماد المعايير البيئيَّة والهندسيَّة والهيدرولوجيّة السليمة في دراساتها وتنفيذها.
- توجيه الاستثمارات باتّجاه اللجوء إلى حلولٍ بيئيَّة وعلميّة سليمة لتأمينِ مصادر مستدَامة للمياه وتطوير البنى التحتيّة لرفع كفاءة شبكاتِ التوزيع، واعتماد عدَّادات وشبكة توزيع ذكيّة.
- السعي لتطبيق مشاريع شبكات ومحطّات الصرف الصحي على الأراضي اللبنانيّة كافَّةً وربطها بعضها ببعض، وإيجاد الحلول العلميّة للحمأة وللمياه المكرّرة الناجمة عن عملية التكرير.
- إعلان الأملاك العامَّة الجبليّة والبحريّة والنهريّة كافةً محميّات طبيعيَّة ووقف منح أي تراخيص آبار فيها، واعتماد الشروط البيئيّة اللازمة لتنفيذ حفر الآبار في الشعاع الخارجي لهذه المناطق.
- العمل على تطوير وحدات إدارة القطاع وتحويل مؤسَّسات المياه إلى شركات عامَّة تُسهل دخول الرساميل والخُبرات الخاصة إليها.
- العمل والحثّ على وضع المخطّط التوجيهيّ العام للمياه، ومخطّطات الاحواض، ونظام تصنيف الأحواض إضافةً إلى خطط الأحواض.

معكن
نحنا فينا.

@lfpartyofficial

2022